العرب
الخميس 2021/09/02
السنة 44 العدد 12167

الطارمية «جرف صخر» أخرى

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقية

ما زال سكان جرف الصخر شمالي محافظة بابل العراقية بعيدين عن ديارهم التي احتلتها الميليشيات الولائية ولم تسمح لأهلها بالعودة إليها، وبدأت مأساة جديدة مماثلة في الطارمية شمال العاصمة بغداد للهدف ذاته وهو إجلاء سكانها الأصليين وإحلال آخرين محلهم.

ويأتي ما جرى في الطارمية في سياق "تنفيذ النهج التدميري المُمنهَج للاحتلال الإيراني وأذنابه في الحكومة وأحزابها المجرمة، وهو استمرار لمسلسل الجرائم التي بدأت منذ اليوم الأول لتغوّل إيران في العراق وهيمنتها عليه"، ولن تكون جرائم الميليشيات في جرف الصخر وغيرها من مناطق العراق أولاها ولا آخرها، والدور سيأتي على ديالى وأبوغريب.

حمّل مجلس شيوخ عشائر الثورة العراقية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وحكومته والميليشيات مسؤولية الجرائم التي ترتكب بحق الأهالي في الطارمية، والتي تأتي في سياق مشروع طائفي يهدف إلى إجراء تغيير ديموغرافي في المنطقة، حسب بيان أصدره المجلس.

من جانبه، نشر المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب مشاهد توثق عمليات تجريف الأراضي والبساتين في قضاء الطارمية شمال العاصمة بغداد، صباح الثلاثاء الرابع والعشرين من أغسطس الماضي.

ورأى تصريح منسوب إلى ناطق باسم قيادة البعث العراقي أنّ ما يتعرض له العراق اليوم من مشروع احتلالي شرِّير، ابتدأ منذ اليوم الأول لغزوه واحتلاله سنة 2003، هدفه القضاء على العراق وتصفية العراقيين وقتلهم وتهجيرهم من أرضهم حتى يصبح خراباً لا حياة فيه، وأن يخلو من أي عراقي شريف وغيور يعارض ويقاوم الاحتلال والموالين له.

وأكد "أنَّ الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخراً كانت بنيَّة مدبرة بهدف تهجير السكان، لأنَّ استهداف الطارمية هو غطاء لتنفيذ مشروع إيراني قديم جديد يهدف إلى تهجير مناطق حزام بغداد، في محاولة خبيثة لتغيير ديموغرافي في هذه المناطق".

لا ننسى أنَّ أكذوبة داعش التي كان موقعها في جرف الصخر كما تَدَّعي الأحزاب الموالية لإيران، هي ذات الأكذوبة التي تتكرر في منطقة الطارمية اليوم، وما تُسميه حكومة بغداد بالخروقات الأمنية في الطارمية مفتعلٌ سببه خروج الأمور فيها عن يد الحكومة، وتعدد الجهات التي تمسك بالملف الأمني في الطارمية، وهو ما أصبح واضحاً للعراقيين جميعاً.

بناءً على هذه الأكذوبة جرت إعدامات ميدانية للعديد من شباب الطارمية نفذتها فصائل الحشد الشعبي، في حين أن أهالي الطارمية يعيشون بين مطرقة داعش وسندان الميليشيات الولائية، وقد بيّن زعماء العشائر والوجهاء في الطارمية ذلك لرئيس الوزراء عند زيارته منطقتهم، مؤكدين أن داعش يعدم أبناءهم والميليشيات تعدمهم أيضاً، مبدين استعدادهم لمعاونة الجيش على محاربة داعش إذا كانت الحكومة ستسلم منطقتهم إلى الجيش وتخرج الميليشيات منها.

إذا كانت الأمور قد هدأت نسبياً في الطارمية بعد زيارة الكاظمي واجتماعه بزعماء العشائر والوجوه الاجتماعية فيها، وطلب الأخيرين منه أن يتولى الجيش مسؤولية الملف الأمني في المنطقة المضطربة وإخراج الحشد، لكن شيئاً من هذا لم يحصل إلى الآن. ويقول السكان "لو لم تكن حكومة الكاظمي متواطئة مع مشروع إيران ضد أبناء شعبنا العراقي في الطارمية لكانت قد سلّمت الملف الأمني لأهالي الطارمية أنفسهم فهم قادرون على حماية مدينتهم وضبط الأمن فيها".

إن المشروع الإيراني الخبيث يهدف إلى تهجير أهالي الطارمية لتصبح مدينة منزوعة من أهلها، وتخرجها من الجغرافية السكانية، كما حصل مع جرف الصخر بهدف التهميش والإقصاء والتنكيل بسكان المناطق المحيطة ببغداد، وأصبح العراقيون جميعاً يعون تماماً أنَّ استهداف الطارمية أصبح مشروعاً طائفياً يهدف إلى تهجير أهلها وتأسيس محافظة تمتد إلى سامراء شمالاً وتكون الطارمية من ضمنها، ثم ليبدأ قضم المناطق التي بعدها وصولاً إلى الموصل، وأنَّ هذا المشروع الخبيث إيراني تنفذه فعلياً على الأرض ميليشيات الحشد الشعبي بالتعاون مع الميليشيات الولائية المرتبطة بشكل مباشر مع إيران وبرعاية منها، حسب ما أعلنت هي نفسها، ومنها ميليشيات النجباء.

خلاصة القول إن الطارمية جزء من مشروع تشييع العاصمة الذي بدأ العمل به منذ أن تسلم حزب الدعوة مقاليد الحكم في عهدي إبراهيم الجعفري ونوري المالكي لتكون بغداد حاضنة مذهبية (النسخة الخمينية طبعاً)، وتكون في الوقت عينه مقدمة لإقامة حاضرة جديدة تدين بالولاء للولي الفقيه الإيراني وهذا كله يجري تحت سيل من الأضاليل الأيديولوجية واللاهوتية.

والمالكي هو من دشن رسمياً، إبان ولايته الثانية، الإعلان عن إقامة دولته الدعوتية تحت اسم مضلل "دولة آل البيت" وهو لا غيره من أقام فصلاً وتمييزاً بين العراقيين، حين جعل من وطن الرافدين الواحد الأحد معسكرين متقابلين: الحسين ويزيد.

الطائفية هوية الأحزاب الدينية كلها، سنية كانت أم شيعية، وهي الخصم الأول لمنع وحدة البلاد وازدهار العباد، وهي أيضا العدو المركزي للتقدم والنهضة لأنها مصممة على أن تجعل من العراق ولاية إيرانية، ويا ليت قومي يعلمون.

الرسالة التي ينبغي توجيهها إلى شباب انتفاضة أكتوبر الوطنية التي سحقت الطائفية بأقدامها هي أن تسقط معجم المحاصصة ميدانياً بدءاً بمصطلح "المكونات" ومروراً بـ"الأغلبية والأقلية" وإلغاء الوقفين السني والشيعي لإعادة الاعتبار إلى المواطنة وإلى وحدة العراق الواحد.

هناك اليوم ما يشبه الإجماع بين أحزاب القتلة وميليشياتهم لإعادة فرض المالكي حاكماً لكي يجهز وإلى الأبد على هوية العراق ويبعثر وحدته لإقامة دول الطوائف والمحميات، وهذا ما يرتب على انتفاضة شباب أكتوبر المجيدة منعه ومنع تدوير النفايات التي فرضت على العراق بعد احتلاله في 2003 بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات.

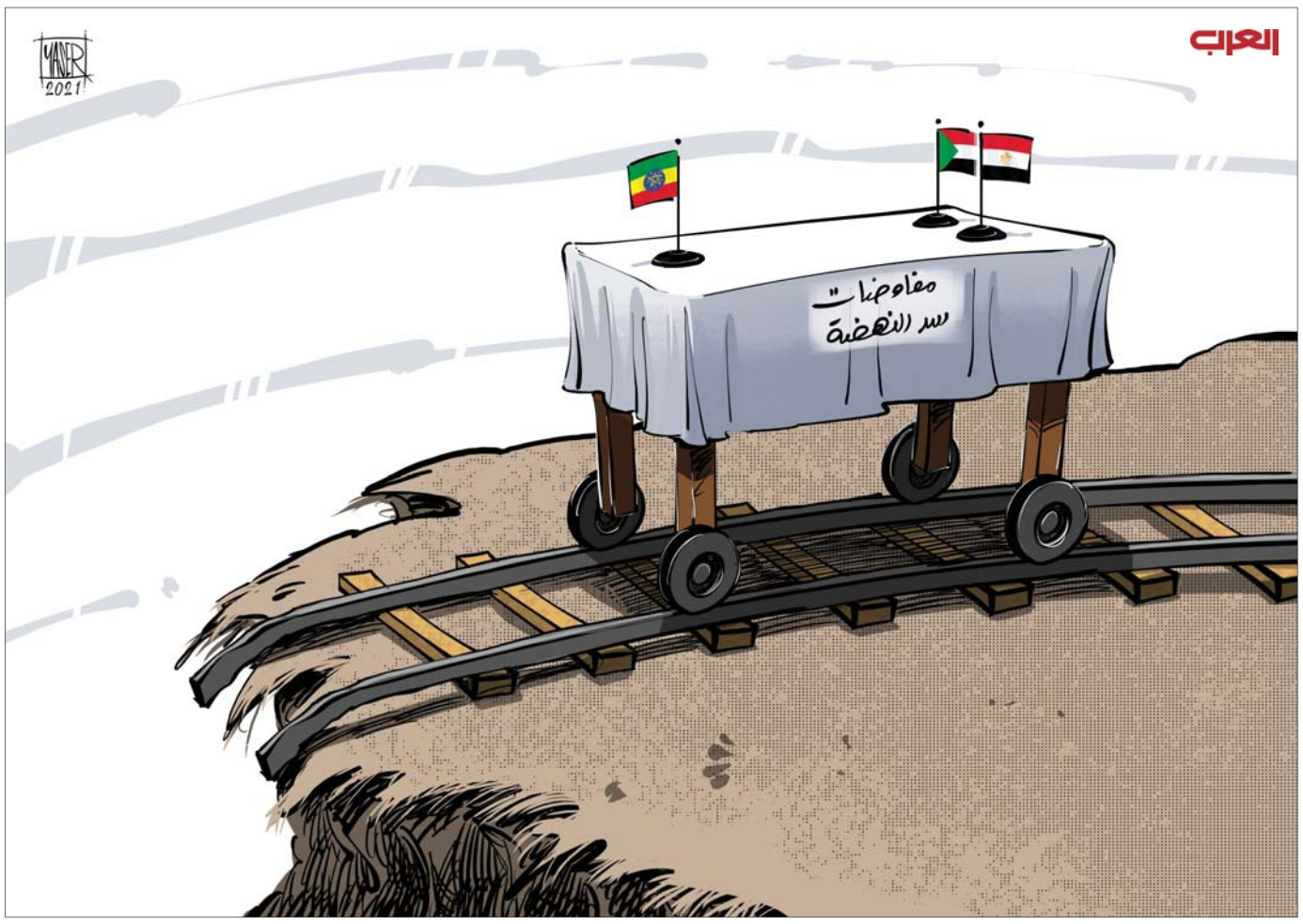

هروب القروي وأزمة النخبة التونسية ما بعد 2011

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

أرسل هروب نبيل القروي، رئيس حزب قلب تونس، خارج البلاد بشكل غير قانوني وإيقافه في الجزائر بتهمة اجتياز الحدود خلسة رسالة رمزية عن هوية الطبقة السياسية التي حكمت تونس خلال العشرية الماضية، ومفاد هذه الرسالة أن النخب التي حكمت في مجملها جبانة ومتقلبة وتخاف من المحاسبة ومواجهة القضاء.

ما الذي يجعل رئيس الحزب الثاني من حيث التمثيلية في البرلمان، والرجل الذي خاض الدور الثاني من الانتخابات وكاد يكون رئيسا للبلاد، يختار الهروب من مواجهة الواقع وبطرق ملتوية وبالاستعانة بأشخاص تثار شبهات حول ارتباطهم بشبكات التهريب؟

ما هي الرسالة التي يمكن أن يوجهها لأنصاره، وللناس الغاضبة من حكم الأحزاب خلال عشرية عرفت فيها البلاد كل الأزمات والمصائب بدءا من الإرهاب إلى تراجع الخدمات وغلاء الأسعار وتفشي البطالة؟

لا شك أنها رسالة بليغة عن مستوى الطبقة السياسية وانتهازيتها التي قادت البلاد إلى الفوضى.

أن يهرب القروي وحزبه كان شريكا في حكومة كانت ترفع شعار الإصلاحات والالتزام بالقانون، فهذا اعتراف منه بأنه لا يلتزم بالقانون ويخاف من فتح ملفات الفساد التي يتهم بها، وهو عاجز عن تبرئة نفسه، حتى وإن كان بريئا فهو يقدم مبررا للناس لتزيد من حجم شكوكها فيه، وفي كل من شارك في الحكومة الأخيرة.

كان عليه أن يعطي المثل لأنصاره ولشركائه في الحكم بأنه على استعداد لأي تحقيقات قضائية أو أمنية لإثبات براءته، وتأكيد أن ما حيك ضده في السابق كان مؤامرة من خصم سياسي دأب على اتهامه هو وأنصاره بفبركة ملف الفساد ضده.

بعد الهروب غير القانوني لا شك أن التهم الموجهة إليه، حتى وإن كانت بلا مصداقية، ستكون لدى الناس ثابتة ولا جدال فيها.

ولم يكن القروي النموذج السيّء الوحيد للطبقة السياسية السابقة التي ملأت الدنيا ضجيجا وصخبا بالشعارات والمعارك الوهمية.. أين تلك الوجوه التي كانت تدعي النزاهة وترفع التحديات والتهديدات في وجه الكل؟ لقد اختفى الجميع ووضعوا رؤوسهم في الرمل.

هناك نواب برلمانيون هاربون من القضاء، وكان الأجدر أن يعطوا المثال في الاحتكام للقانون خاصة أنهم كانوا يوحون للناس بأنهم أمناء على العدل والنزاهة والشرف، لكنهم في أول اختبار فروا إلى السرية.

والمثير للاستغراب أن العشرات من النواب قد اختفوا تماما، وحتى أنهم لم يقولوا كلمة واحدة بشأن قرار تجميد البرلمان ورفع الحصانة عنهم، هل هم مع القرار أم ضده، هل يريدون عودة البرلمان أم راضون بتجميده مرورا إلى حله؟ المهم أن يحافظوا على رواتبهم. وهذا في العرف السياسي منتهى الانتهازية.

وهناك نواب وسياسيون هربوا إلى الخارج قبل الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو، وتحولوا من هناك إلى أبواق تهاجم البلاد.

وقصة الاحتماء بالخارج باتت جزءا من التكوين النفسي للطبقة السياسية التونسية التي جاءت للحكم بعد 2011، فحين كانت معارضة كانت تراهن على الخارج للضغط على السلطة بدل أن تقدم هي برامجها وأفكارها على الأرض لإظهار قوتها واكتساب تعاطف الناس.

وبعد 2011 صار الارتهان للخارج جزءا رئيسيا في الثقافة السياسية لأغلب الحاكمين الجدد ومعارضيهم، حتى أنك تستطيع بيسر أن تقسم المشهد السياسي بحسب الولاءات والأجندات الإقليمية.

إن انتهازية الطبقة السياسية وارتهان أغلبها للأجندات الخارجية هو ما جعل البلاد خلال عشر سنوات تعيش حالة من الصراعات السياسية المفتوحة على المجهول، مع أن تلك الصراعات لا تهم الناس ولا تهدف إلى تطوير حياتهم ومستوى عيشهم.

ومن النادر أن تجد نقاشا حاميا في البرلمان المجمد متعلقا بقضية اجتماعية أو اقتصادية أو صحية، كل الخلافات والصراعات التي أساءت إلى الانتقال الديمقراطي في تونس كانت مرتبطة بحسابات الخارج وأجنداته، وهو ما جعل البرلمان معزولا عن الناس ومثل سقوطه بمثابة هدية من السماء أنقذت التونسيين من وجع الرأس الذي دخل إلى بيوتهم من خلال النقل المباشر للجلسات واستدعاء النواب والسياسيين إلى البلاتوهات التلفزيونية في أوقات الذروة.

لم يكن التجاء بعض السياسيين إلى وسائل الإعلام الأجنبية لإظهار معارضتهم لإجراءات الخامس والعشرين من يوليو ذا قيمة في نظر الشارع بقطع النظر عن مشروعية ما يقولونه من عدمها. ما كان يراه الناس في تلك الإجراءات أنها حررتهم من مرحلة صعبة وقاسية أغرقت البلاد في الشعارات والوعود ووظفت كل إمكانيات البلاد في خوض الصراعات ذات الأجندات الحزبية والخارجية.

ما الذي يجعل رئيس الحزب الثاني تمثيلا في البرلمان والرجل الذي خاض الانتخابات وكاد يكون رئيسا للبلاد يختار الهروب وبطرق ملتوية وبالاستعانة بأشخاص تثار شبهات حول ارتباطهم بشبكات التهريب

وترى الآن أن وجوها سياسية كثيرة من أولئك الذين قادت أحزابهم وكتلهم البرلمانية البلاد إلى الفوضى عادوا ليعترفوا بأن الناس على حق، وأن إجراءات الخامس والعشرين من يوليو كانت مبررة. وسواء أكان هذا الكلام اعترافا بالحقيقة ونقدا ذاتيا أم مناورة، فإن النتيجة واحدة هي تأكيد قناعة الناس بأن المرحلة السابقة كان لا بد أن تسقط وأن ما قام به قيس سعيد مطلب شعبي وإن اختلف السياسيون في تقييمه سياسيا وقانونيا.

الفرز جلي في أذهان الناس بين مرحلة سابقة كان عنوانها الصراع على الكراسي وتغيير القوانين وبناء الهيئات لأجل تحقيق ذلك، ومرحلة حالية عنوانها خدمة الناس ومحاربة الفساد والاحتكار. والناس تتعامل بحماس مع المرحلة الجديدة بالرغم من النقائص، ومحاذير أن يقود شخص واحد بنفسه مهمة تغيير كل شيء.

لا تزال شعبية الرئيس التونسي قيس سعيد في ارتفاع بسبب خطواته في مكافحة الفساد وضرب الاحتكار التي جعلته يبدو في صورة المنقذ الذي انتظره التونسيون كثيرا.

ويعتقد الكثير من المواطنين أن الرئيس سعيد ينفذ ما يطلبون بالضبط، خاصة استهداف الفاسدين، وهو الأمر الذي فشلت فيه الحكومات السابقة. ببساطة يرى الناس أن قيس سعيد ذهب إلى الهدف مباشرة، ووضع يده على الداء الذي نخر البلاد، وهو الفساد، فيما عمدت حكومات وأحزاب وشخصيات سابقة إلى التحالف مع اللوبيات وخدمة أجنداتها، وتناست مطالب الناس.

ما يهم الرئيس سعيد الآن هو إعادة الثقة بين الدولة والناس، واستعادة الحماس للتغيير الذي جلبته الثورة في 2011، وهو الخطوة الأهم بالنسبة إليه خاصة أنه حاز على ثقة نسبة عالية من الناخبين ومن واجبه طمأنتهم. لكنه الرئيس الذي يتكلم بشكل يومي في قضايا الناس المختلفة لا يريد أن يقول شيئا يلزم نفسه به، وأن لكل شيء وقته الخاص.